ترميز التخصص: E.M.F2.S13.32

ترميزات المهن المتاحة لهذا التخصص :

C 1101, H 1102, I 1101, I 1102, J 1103, J 1105, K 1101, K 1203, K 1204, K 1402, L 1101, L 1201, L 1202, L 1205, L 1300, L 1401, L 1402, L 1705, L 1803, N 1101, O 1201, O 1301, P 1301, O 1402, P 1500

البطاقة التعريفية بالتخصص: تسيير عمومي

المستوى: ماستر.

الميدان: علوم اقتصادية، تسيير وعلوم تجارية.

الشعبة: علوم التسيير.

الاختصاص: تسيير عمومي.

1- مكان التكوين

الكلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

القسم: علوم التسيير

مرجع قرار التأهيل: رقم 1160 المؤرخ في 2016/08/09.

2- المشاركون الآخرون :

الشركاء من المؤسسات الجامعية الأخرى:

- مخبر إدارة - نقل – إمداد (مخبر بحث بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة 1)
- مخبر الدراسات الاقتصادية في الصناعة المحلية (مخبر بحث بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة 1)
- مخبر اقتصاد المؤسسة والتسيير التطبيقي (مخبر بحث بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة 1)
- مخبر البحث في إستراتيجية المؤسسة والتسويق (مخبر بحث بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة 1)
- مخبر الدراسات الاقتصادية المغاربية (مخبر بحث بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة 1)
- مخبر اقتصاديات استثمارات الطاقات المتجددة واستراتيجيات تمويل المناطق النائية (مخبر بحث بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة 1)

المؤسسات والشركاء الاجتماعيون والاقتصاديون الآخرون: /

الشركاء الدوليون الأجانب: /

3- التنظيم العام للتكوين: مكانة المشروع

رسم بياني يوضح موقع الماستر الأكاديمي تخصص " التسيير العمومي " من مسار التكوين:

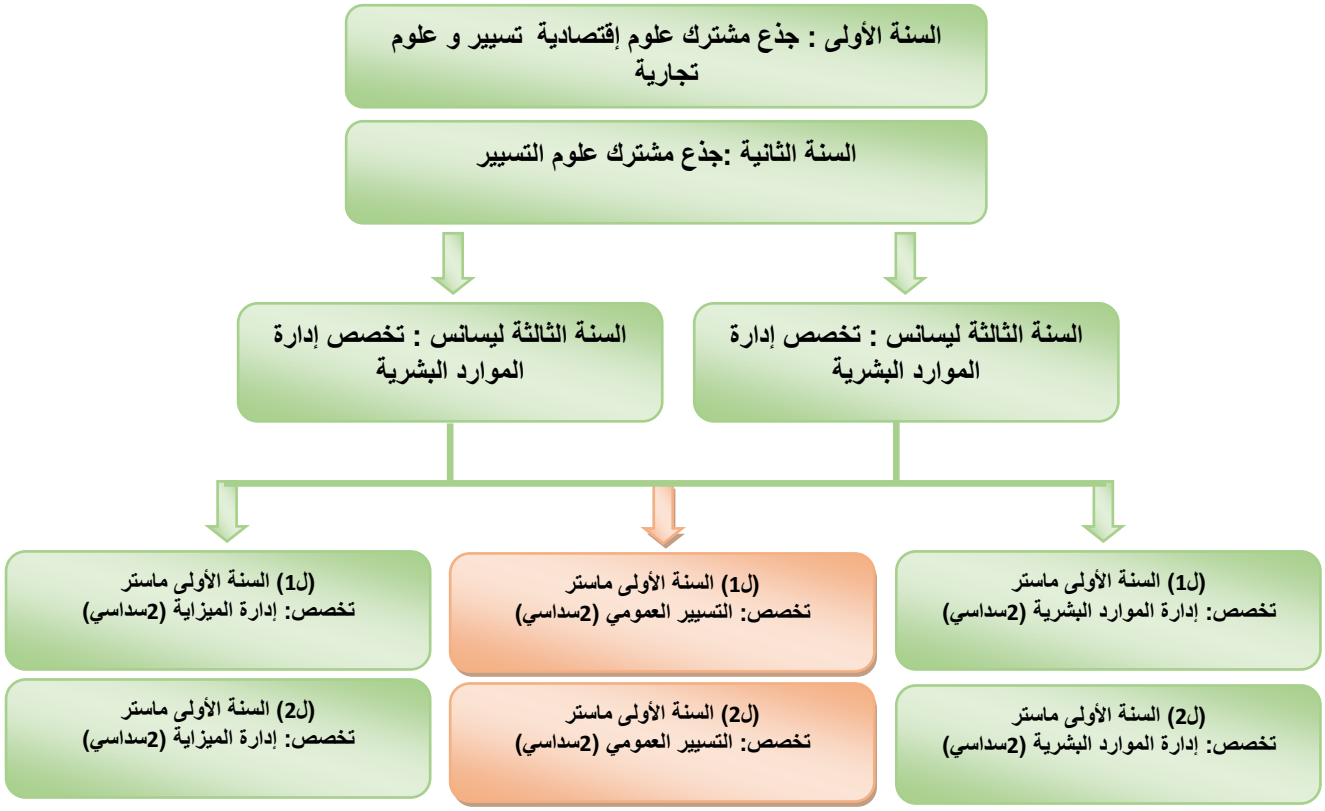

في إطار التكوين في شعبة علوم التسيير تخصص: التسيير العمومي، يتدرج الطالب انطلاقا من السنة الأولى في التعليم الأساسي في ميدان العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، لمدة سنة (سداسيين)، وينتقل الطالب إلى السنة الثانية في إطار جذع مشترك شعبة علوم التسيير لمدة سنة (سداسيين)، وبعدها يتخصص في إحدى التخصصين المتاحين: إدارة الموارد البشرية و إدارة مالية، وبعدها ينتقل الطالب إلى مسار الماستر في إحدى التخصصات التالية: التسيير العمومي، إدارة الموارد البشرية، إدارة الميزانية.

4- مضمون التكوين وسياقاته:

عرض التكوين في الماستر الأكاديمي علوم التسيير، تخصص: "التسيير العمومي" يعتمد على مضمون بيداغوجي متعدد التخصصات ويتشكل من خلال ثلاث سياقات تدريبية وهي:

السياق التوجيهي للطالب: ويجمع بين العوامل التي تؤثر على رغبات الطالب (الدافع العلمي ، الإعداد المعرفي) بهدف توجيه الطالب نحو عوامل الجذب المهنية المتعلقة بالتسيير العمومي سواء كان على المستوى المركزي أو على المستوى المحلي.

سياق التدريس: ويشمل العوامل التي تلعب دورًا مباشرًا في العملية التعليمية، مثل الطبيعة متعددة التخصصات التي تشمل العديد من المواد التعليمية الرئيسية والأفقية بالإضافة إلى الوحدات المنهجية التي تنتمي إلى مجالات المعرفة المختلفة.

سياق الاندماج في بيئة العمل: قدرة كبيرة للطالب على التكيف مع ظروف العمل المختلفة خاصة في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية العمومية

5- أهداف التكوين:

طبيعة الماستر أكاديمية، بحيث يمنح التكوين في الماستر تكوين معمقا في مجال التسيير العمومي، ويمزج بين دروس أكاديمية، ودروس ذات توجهات مهنية، وعند حصول الطالب على شهادة الماستر في التسيير العمومي ستكون له الأهلية للتسجيل في مرحلة الدكتوراه في شعبة علوم التسيير من خلال الجسور التالية: إدارة الموارد البشرية، إدارة الميزانية، التسيير العمومي، الخ.

يهدف التكوين في هذا التخصص إلى تمكين الطلبة من فهم أهمية التسيير العمومي لما له من تداعيات على مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية العمومية. بالإضافة إلى تزويد الطلبة بالمعارف والخبرات اللازمة والتي تؤهلهم لمزاول وظائف التسيير في القطاعات العمومية سواء كان على المستوى المركزي أو المحلي.

من جهة أخرى، فإن التكوين في الماسترالتسيير العمومي سيساهم في تكوين باحثين لهم القدرة على الإفادة في مجال المؤسسات الاقتصادية العمومية والإدارات العمومية وما يرتبط بها من فروع علمية أخرى كإدارة الميزانية، الإدارة العامة، الموارد البشرية، وتكوين إطارات قادرة على الاضطلاع بالمهام الرسمية في الممارسة الإدارية في القطاعات الحكومية.

6- المهارات المستهدفة من التكوين:

مع نهاية التكوين وحصول الطالب على شهادة الماستر الأكاديمي في التسيير العمومي يكون في جعبته معارف متعددة المصادر والطبيعة (اقتصادية، إدارية،مالية، قانونية،...)، وبذلك يكون قد حصّل على رصيد معرفي يؤهّله لما يلي:

- القدرة على تعميق معارفهم وإكسابهم مهارات جديدة في التسيير العمومي واستخدامها في الواقع العملي؛
- القدرة على فهم موضوع الرقابة والتدقيق في القطاعات الحكومية وكيفية تقييم المشاريع العمومية من مختلف الجوانب القانونية والإجرائية والتنظيمية؛
- اكتساب مهارات تمكّنه من ممارسة واعية وهادفة ذات العلاقة بالمجال (العمل لدى مختلف القطاعات الاقتصادية العمومية ومختلف الإدارات في مجال التسيير بصفة عامة، الجماعات الإقليمية والمحلية،...)؛
- القدرة على معرفة المصادر المالية المتاحة للدولة من أجل تمويل المشاريع الاقتصادية والاجتماعية العمومية، وكذا معرفة أهم الأدوات المتعلقة بالحصول على الأموال وكذلك الإنفاق العمومي؛
- إمكانية التوظيف في كل القطاعات الحكومية سواء على المستوى المركزي أو المحلي كما يمكن أن يشكل المسلك الأفضل للوصول إلى مهنة مستشار مالي؛
- التعرف على الإشكاليات الجديدة خاصة ما تقتضيه متطلبات التسيير العمومي الحديث (الجديد) والإصلاحات في المجال الإداري والميزانياتي من خلال تطور مهام الدولة وتقنيات التدخل الحكومي وأجهزة الرقابة في القطاعات العمومية، بالإضافة إلى عصرنة الإدارة؛
- القدرة على متابعة الدراسات العليا في المجال، وبالتالي إمكانية التأطير وتوفير الكفاءات والمهارات المتخصّصة التي تحتاجها الجامعة أو أي مؤسسة وهيئة أخرى؛
- تنمية قاعدة البحث العلمي في إطار التراكم المعرفي والعلمي الذي ينتجه هذا النظام

7- الإمكانات المحلية، الجهوية والوطنية لقابلية التوظيف:

هدف عرض التكوين ماستر أكاديمي تخصص: التسيير العمومي إلى تزويد الطالب بالمعرفة التي يتطلبها الاتجاه الإصلاحي وعصرنة الإدارة وفقا لمتطلبات التسيير العموميالجديد، وحركة التفاعلات بين قطاع الإداراتالعمومية والقطاعات الاقتصادية والاجتماعية. وفي هذا السياق، يعد تدريب الطلاب لجميع القطاعات الحكومية النشاط العام والاقتصادي، وعلى وجه الخصوص:

- المؤسسات الوطنية (موظفون ومستشارون ومسؤولون منتخبون).
- السلك الدبلوماسي (مستشارون وملحقون وإداريون داخل الهيئات الوطنية والدولية).
- ضمان وظائف متعددة داخل المؤسسات والإدارات العمومية/ المؤسسات الاقتصادية الوطنية / قطاع الخدمات المالية والمصرفية / الهيئات الدولية العامة).

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

قرار رقم 1160 مؤرّخ في 09 أوت 2016

يتضمن مواءمة التكوينات في الماستر المؤهلة

بعنوان جامعة باتنة 1

في ميدان "علوم اقتصادية، والتسيير وعلوم تجارية"

إن وزير التعليم العالي والبحث العلمي،

- بمقتضى القانون رقم 99-05 المؤرّخ في 18 ذي الحجة عام 1419 الموافق 4 أبريل سنة 1999 والمتضمّن القانون التوجيهي للتعليم العالي،المعدّل والمتمّم،

- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 15- 125 المؤرخ في 25 رجب عام 1436 الموافق 14 مايو سنة 2015، والمتضمن تعيين أعضاء الحكومة، المعدّل،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 89-136 المؤرّخ في29 ذي الحجة عام 1409 الموافق 1 غشت سنة 1989 المتضمّن إنشاء جامعة باتنة المعدّل والمتمّم،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 01-208 المؤرّخ في 2 جمادى الأولى عام 1422 الموافق 23 يوليو سنة 2001 الذي يحدد صلاحيات الهيئات الجهوية والندوة الوطنية للجامعات وتشكيلها وسيرها،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 08-265 المؤرّخ في 17 شعبان عام 1429 الموافق 19 غشت سنة 2008 والمتضمّن نظام الدراسات للحصول على شهادة الليسانس وشهادة الماستر وشهادة الدكتوراه؛

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 13-77 المؤرّخ في 18 ربيع الأوّل عام 1434 الموافق 30 يناير سنة 2013 الذي يحدد صلاحيات وزير التعليم العالي والبحث العلمي،

- وبمقتضى القرار رقم 139 المؤرخ في 07 أوت 2008 المتضمن تأهيل الماستر المفتوحة بعنوان السنة الجامعية 2008-2009 بجامعة باتنة، المعدل،

- وبمقتضى القرار رقم 212 المؤرخ في 01 جويلية 2009 المتضمن تأهيل الماستر المفتوحة بعنوان السنة الجامعية 2009-2010 بجامعة باتنة ، المعدل،

- وبمقتضى القرار رقم 712 المؤرخ في 03 نوفمبر 2011 والمتضمّن كيفيات التقييم والتدرج والتوجيه في طوري الدراسات لنيل شهادتي الليسانس والماستر،

- وبمقتضى القرار رقم 75 المؤرخ في 26 مارس 2012 والمتضمّن إنشاء اللجنة البيداغوجية الوطنية للميدان والمحدد مهامها وتشكيلتها وتنظيمها وسيرها،

- وبمقتضى القرار رقم 507 المؤرّخ في 15 جويلية 2014 الذي يحدد مدونة الفروع لميدان «علوم اقتصادية، والتسيير وعلوم تجارية» لنيل شهادة الليسانس وشهادة الماستر،

- وبمقتضى القرار رقم 775 المؤرخ في 12 أوت 2014 المتضمن تأهيل الماستر المفتوحة بعنوان السنة الجامعية 2014- 2015 بجامعة باتنة ،

- وبناء على محضر الاجتماع المشترك لنواب مدراء الجامعات المكلفون بالبيداغوجية و ورؤساء اللجان البيداغوجية الوطنية للميادين ممدد إلى الأمناء الدائمون للندوات الجهوية المتعلقة بمواءمة الماستر, الذي انعقد يومي 20 – 21 فيفري 2016 على مستوى مقر الندوة الجهوية لجامعات الوسط (جامعة البليدة 1), و24 - 25 فيفري 2016 على مستوى مقر الندوة الجهوية لجامعات الشرق (جامعة قسنطينة 2) و27 - 28 فيفري 2016 على مستوى مقر الندوة الجهوية لجامعات الغرب (جامعة وهران 1)،

- وبناء على محضر اجتماع اللجنة البيداغوجية الوطنية لميدان " علوم اقتصادية، والتسيير وعلوم تجارية "، المتضمن المصادقة على مواءمة الماستر المعروضة من طرف المؤسسات الجامعية، مع مرجع اللجنة البيداغوجية الوطنية للميدان، المنعقد بجامعة العلوم الإسلامية «الأمير عبد القادر» بتاريخ 22 ماي 2016.

يقـــــرر

المادة الأولى: يهدف هذا القرار إلى مواءمة التكوينات في الماستر المؤهلة بعنوان جامعة باتنة 1، في ميدان "علوم اقتصادية، والتسيير وعلوم تجارية"، طبقا لملحق هذا القرار.

المادة 2: لا تسري أحكام هذا القرار على الطلبة المسجلين في الماستر قبل تطبيق هذا القرار .

يمكن للطلبة الراغبين في مواصلة دراساتهم طبقا لمرجع تخصصات الماستر، عبر نظام المعابر. و في هذه الحالة، فإن الوحدات التعليمية المتحصل عليها سابقا، تعتبر مُكتسبة وتُحول في المسار الجديد المتبع من طرف الطالب، بعد إجراء مطابقة لوحدات التعليم من طرف الفرق البيداغوجية لتخصصات الماستر الموجودة في المؤسسة الجامعية المعنية.

المادة 3: تُلغى التخصصات في الماستر ميدان "علوم اقتصادية، والتسيير وعلوم تجارية"، المؤهلة بعنوان جامعة باتنة ، بموجب:

- القرار رقم 139 المؤرخ في 07 أوت 2008 ، المعدل
- القرار رقم 212 المؤرخ في 01 جويلية 2009 ، المعدل
- القرار رقم 775 المؤرخ في 12 أوت 2014

المادة 4: يسري مفعول هذا القرار ابتداءً من السنة الجامعية 2016-2017.

المادة 5: يكلف المدير العام للتعليم والتكوين العاليين ومدير جامعة باتنة 1، كلّ فيما يخصه بتطبيق هذا القرار الذي سينشر في النشرة الرسمية للتعليم العالي والبحث العلمي.

حـرر بالـجـزائـر في:.....

وزير التعليم العالي والبحث العلمي

وزير التعليم العالي والبحث العلمي

الأستاذ: طاهـر حجـار

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

1

ملحق :

مواءمة التكوينات في الماستر المؤهلة

بعنوان جامعة باتنة 1

في ميدان «علوم اقتصادية، والتسيير وعلوم تجارية»

الميدان	الفرع	التخصص	طبيعة
علوم اقتصادية، والتسيير وعلوم تجارية	علوم تجارية	تسويق الخدمات	أ
	علوم التسيير	إدارة الموارد البشرية	أ
		إدارة الميزانية	أ
		تسيير عمومي	أ
	علوم اقتصادية	اقتصاد صناعي	أ
		اقتصاد نقدي وبنكي	أ
	علوم مالية ومحاسبة	محاسبة وتدقيق	أ